مليونية حاشدة في «التحرير» رفضاً للمشروع.. و«الريس» يؤكد إلغاء إعلانه قريباً

مصر: «حلم الشهيد» ترد على دستور مرسي.. و«الإخوان» يتظاهرون اليوم

«التأسيسية» صادقت على الدستور الجديد في عجالة تمهيداً لرفعه إلى «الرئاسة» في ظل مقاطعة المعارضة

القاهرة - «ا. ف. ب»: صادقت الجمعية التاسيسية المصرية صباح الامس على مشروع الدستور الجديد الذي سيطوي نهائيا صفحة حكم الرئيس السابق حسني مبارك، غير ان النص الذي سيطرح على وجه السرعة في استفتاء يواجه انتقادات شديدة من المعارضة.

واعلن حسام الغرياني رئيس الجمعية التاسيسية التي يهيمن عليها الاسلاميون، ان اعضاء الجمعية اقروا بنود الدستور الـ234 التي طرحت عليهم في جلسة ماراثونية بدأت بعيد ظهر الخميس واستمرت طوال ليل الخميس الى الجمعة.

وسيقدم النص الذي اقر بالاجماع بحسب الغرياني الى الرئيس مرسي ليمنظم خلال اسبوعين استفتاء للمصادقة عليه حتى يحل محل الدستور السابق الذي الغي بعد سقوط حسني مبارك في مطلع 2011.

واقرار مشروع الدستور الذي كان مجمدا منذ اشهر يأتي في خضم ازمة سياسية تشأت اثر اصدار مرسي الاسبوع الماضي اعلانا دستوريا حصن بموجبه قراراته من اي رقابة قضائية الى حين وضع الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد كما حصن الجمعية التاسيسية ومجلس الشورى اللذين يهيمن عليهما الإسلاميون من اي قرار قضائي محتمل بحلهما.

وقاطعت المعارضة الليبرالية والعلمانية وكذلك الكنيسة القبطية اشغال الجمعية معتبرة ان النص الجديد لا يشمل ضمانات كافية للحريات العامة وحريات التعبير والصحافة والحريات النقابية ويفتح الباب امام السلطة التشريعية لوضع قوانين تتيح مصادرة الصحف او تعطيلها وامام حل النقابات. كما تعترض على مادة في الدستور تؤكد انها تفتح الباب للتفسيرات متشددة لـ«مبادىء الشريعة الإسلامية».

وقال احد رموز المعارضة، محمد البرادعي مساء الخميس ان مشروع الدستور الذي يجري اقراره «لا قيمة ولا مستقبل له ومصيره مزبلة التاريخ».

وخلال الجلسة التي بثها التلفزيون المصري على الهواء مباشرة، تمت الموافقة بالاجماع على المادة الثانية للدستور التي تنص على ان «مبادىء الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وهي مطابقة للمادة الثانية التي كانت موجودة في الدستور الذي كان ساريا في عهد حسني مبارك واسقط بعد اطاحته في 11 فبراير 2011.

وتحظى هذه المادة باجماع القوى السياسية المصرية كما وافقت عليها الكنيسة القبطية.

ولكن المادة 219 من المسودة النهائية للدستور تتضمن تفسيرا لمبادىء الشريعة تعترض عليه الاحزاب غير الاسلامية واعلن بطريرك الكنيسة القبطية البابا تواضروس الثاني اعتراضه الشديد عليها. ويؤكد معارضو هذه المادة انها تفتح الباب لتفسيرات واسعة بما في ذلك الاكثر تشددا ولا تحظى بالاجماع.

وتنص المادة 219 على ان «مبادىء الشريعة الإسلامية تشمل ادلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة».

ويحدد الدستور مدة الولاية الرئاسية باربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، بعدما قاد مبارك البلاد على مدى ثلاثين عاما.

ويلغي الدستور منصب نائب الرئيس ليتولى مهام الرئاسة رئيس الوزراء في حال قيام ظرف موقت يمنع الرئيس من ممارسة مهامه ورئيس مجلس الشعب في حال الشغور.

وبموجب الدستور الجديد لم يعد بوسع قادة الحزب الوطني الديمقراطي السابقين الذين كانوا في مناصبهم عند قيام الثورة ضد النظام الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية.

وابقت المسودة النهائية للدستور مواد اعترض عليها الاعضاء المنسحبون من الجمعية التاسيسية خصوصا تلك التي تتيح حل النقابات بحكم قضائي ووقف ومصادرة وتعطيل الصحف بحكم قضائي.

وتقول المعارضة ان الدستور الذي كان قائما في ظل حكم مبارك لم يكن يتضمن «هذه التهديدات للصحافة والنقابات» ولم يكن يتضمن اي اشارة الى امكان حل النقابات وكان كذلك يحظر بشكل مطلق مصادرة او تعطيل الصحف.

ويتضمن الدستور مادة اثارت انتقادات شديدة من دعاة حقوق الانسان وهي تسمح باحالة مدنيين الى المحاكم العسكرية في حال تشوب ازمة تستهدف القوات المسلحة. واعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان ان «المسودة تحمي بعض الحقوق غير انها تنسف حقوقا اخرى».

من جانبه قال الرئيس المصري محمد مرسي مجددا مساء الخميس ان الاعلان الدستوري الذي اثار اسوأ ازمة سياسية منذ توليه السلطة، «مؤقت وينتهي العمل به» بمجرد ان يقر الشعب المصري مشروع الدستور الذيأقرته الجمعية التاسيسية على عجل اقرار مواده، في استفتاء شعبي.

وقال مرسي في مقابلة مع التلفزيون الرسمي المصري «هذه مرحلة استثنائية جدا، نحن في مرحلة انتقالية وهذا الاعلان الدستوري في اطار تسيير الحال في المرحلة الإنتقالية».

ميدانيا خرجت تظاهرات جديدة معارضة لمرسي امس الجمعة فيما دعا انصار الرئيس الآتي من صفوف جماعة الاخوان المسلمين الى التظاهر اليوم السبت.

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط ان مسيرة انطلقت في ميدان التحرير في الساعة الأولى من صباح الجمعة تطالب بسرعة الغاء الإعلان الدستوري والاعتراض على سرعة اقرار مسودة الدستور.

وطالب المشاركون في مليونية الامس بالقصاص العادل لشهداء الثورة منذ 25 يناير واصدار تشريع للعدالة الانتقالية يمكن من اعادة محاكمة رموز النظام السابق وقتلة الشهداء دون حماية او حصانة لأي منهم واقالة وزير الداخلية واسقاط حكومة الدكتور هشام قنديل وتشكيل حكومة ثورية ودعوة رئيس الجمهورية لاعلان خطة واضحة لاعادة هيكلة وزارة الداخلية.

وجددت القوى المعتصمة في الميدان تمسكها بمطالبها داعية الى المشاركة في المسيرات التي ستخرج بعد صلاة الجمعة من مساجد مصطفى محمود والفتح والاستقامة والسيدة زينب ودوران شبرا وصولا الى ميدان التحرير للمشاركة في فعاليات جمعة «حلم الشهيد».

من ناحية اخرى تراجعت حدة الاشتباكات بين عدد من المتظاهرين وقوات الأمن بميدان سيمون بوليفار وكورنيش النيل في الجهة المقابلة للسفارة الأمريكية وذلك لليوم الثاني عشر على التوالي.

وعلى الصعيد الميداني واصل المعتصمون اغلاق كافة المداخل المؤدية الى الميدان حيث قاموا بوضع الحواجز المعدنية والأسلاك الشائكة بمداخل الميدان.

محتج وسط التحرير امس

محتجو التحرير صلوا الجمعة في الميدان

المشاركون في مليونية الأمس يطالبون بالقصاص العادل لشهداء الثورة وإسقاط حكومة قنديل والإلغاء السريع للإعلان الدستوري

مسيرات حاشدة للمطالبة بـ «إصلاح النظام»

الأردن: المعارضة تحشد الشارع رفضاً لقرارات رفع أسعار المحروقات

عمان - «ا. ف. ب»: تظاهر آلاف الاردنيين امس وسط عمان مطالبين بـ «اصلاح النظام» والتراجع عن قرار رفع اسعار المحروقات، الذي صعد من وتيرة الاحتجاجات الشعبية منتصف الشهر الحالي.

وحملت تظاهرة سلمية نظمتها «الجبهة الوطنية للاصلاح» التي تضم الحركة الاسلامية ويقودها رئيس الوزراء الاسبق ومدير المخابرات الاسبق احمد عبيدات، عنوان «الانتفاضة الشعبية لاجل الاصلاح». وقدر المنظمون عدد المشاركين بها بنحو عشرين الف شخص، فيما قالت الشرطة ان عددهم لا يتجاوز 3500 شخص، ووفقا لمصور فرانس برس فان عددهم تجاوز العشرة آلاف شخص.

وحمل المشاركون في التظاهرة التي تمركزت قرب ميدان جمال عبد الناصر المعروف بدوار الداخلية لافتات كتب عليها «الشعب يريد اصلاح النظام واسقاط الاسعار» و«معا لاسقاط قرار رفع الاسعار».

وهتفوا «الشعب يريد اصلاح النظام» و«الاصلاح والتغيير هو مطلب الجماهير» اضافة الى «ارحل ارحل يا نسور «رئيس الوزراء عبدالله النسور» قبل ما هالشعب يثور». كما هتف عدد محدود في بداية التظاهرة «الشعب يريد اسقاط النظام»، الا ان عبيدات طالبهم بالالتزام بشعار «اصلاح النظام».

وقال عبيدات في كلمة القاها خلال التظاهرة ان «الجبهة الوطنية للاصلاح لم تدعوا لهذه المسيرة لاستعراض القوة ولا للمزايدات اننا هنا ندافع عن حقوقنا الدستورية وملتزمون بشعار الشعب يريد اصلاح النظام».

وحض الحكومة على «الاصغاء الى صوت العقل والتراجع عن قرارها برفع الاسعار».

وطالب عبيدات بـ «اصلاح شامل» معتبرا ان «قانون الانتخاب الحالي فاقد للشرعية الدستورية والشعبية نؤكد رفضنا القاطع لاي انتخابات تجري على اساس هذا القانون الفاسد».

ودعا الى «قانون ديمقراطي توافقي عادل يلبي طموحات شعبنا ويفرز مجلس نواب حقيقي يمثل شعبنا». وتقاطع الجبهة الوطنية للاصلاح والحركة الاسلامية الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها في 23 يناير المقبل. وفي ختام التظاهرة وزع مشاركون الورود على رجال الامن. وشهد الاردن تظاهرات شعبية مطالبة بالاصلاح، منذ يناير 2011، اتسمت بالسلمية حتى منتصف الشهر الحالي حين تصاعدت وتيرة الاحتجاجات ليرافقها اعمال عنف وشغب اثر قرار رفع اسعار المحروقات بنسب تراوحت بين 10 و53 في المئة. وادت اعمال شغب رافقت تلك الاحتجاجات الى مقتل شخص واصابة 71 آخرين بينهم رجال امن، واوقف نحو 107 اشخاص بتهم بينها «التحريض على مناهضة الحكم» و«التجمهر غير المشروع» و«اثارة الشغب».

وادى رفع اسعار المشتقات النفطية لمواجهة عجز الموازنة الذي قارب 7.7 مليار دولار الى رفع اسعار تذاكر وسائط النقل العام بين 9 في المئة و11 في المئة.

من جانبها حثت منظمة هيومن رايتس ووتش الاميركية المدافعة عن حقوق الانسان الاردن امس على اسقاط تهم موجهة لمتظاهرين «سلميين» ووقف محاكمة هؤلاء ومحاكمة المدنيين امام محكمة امن الدولة العسكرية.

وقالت المنظمة في بيان تلقت وكالة فرانس برس نسخة عنه ان «على السلطات الاردنية ان تكف عن استخدام محكمة امن الدولة لمحاكمة المدنيين، بما في ذلك المشاركون في احتجاجات سلمية». ونقل البيان عن جو ستورك نائب مدير قسم الشرق الأوسط في المنظمة، قوله «لا يمكن للاردن ان يدعي انه يسعى لاصلاحات ديموقراطية في حين تعاقب السلطات المعارضة السلمية».

واضاف ان «على السلطات اسقاط التهم ضد المتظاهرين السلميين والتحقيق في جميع حوادث اعتداءات الشرطة». واتهمت هيومن رايتس ووتش اجهزة الأمن بانها «هاجمت متظاهرين سواء اثناء المظاهرات او في مراكز الاحتجاز».

وبحسب المنظمة، فان السلطات اعتقلت «اكثر من 300 شخص منذ 14 نوفمبر وافرجت عن عشرات منهم فيما احيل على الاقل 107 اشخاص بينهم تسعة اطفال، الى محكمة امن الدولة». وذلك مع تصاعد الاحتجاجات ضد رفع اسعار المحروقات قبل نحو اسبوعين.

«هيومن رايتس» تحض الحكومة على إسقاط التهم الموجهة للمتظاهرين السلميين

التظاهرات تتواصل والمنظمون يقررون نقلها إلى العاصمة

تونس: سليانة ترفض التراجع.. والجبالي يتمسك بمنصبه

سليانة «تونس» - «ا. ف. ب»: ابقى «الاتحاد الجهوي للشغل» التابع للاتحاد العام التونسي للشغل على الدعوة الى التظاهر امس في مدينة سليانة الفقيرة في جنوب غرب تونس التي تشهد منذ الثلاثاء مواجهات بين قوات الامن ومتظاهرين.

وصرح الامين العام للفرع المحلي للنقابة نجيب السبتي لفرانس برس «سنقوم بمسيرة رمزية «الى العاصمة تونس» لنثبت عزم السكان على رفض التهميش».

واضاف «اننا مستعدون للحوار لكن ليس مع الوالي» احمد الزين المحجوبي الذي اعلن رئيس الوزراء حمادي الجبالي انه لن يقيله تحت ضغط الشارع.

وتدور مواجهات منذ الثلاثاء بين قوات الأمن ومتظاهرين يطالبون، فضلا عن عزل الوالي المحسوب على حركة النهضة الاسلامية الحاكمة، بوقف «القمع البوليسي» وبتنمية المنطقة اقتصاديا والافراج عن متظاهرين اعتقلوا في ابريل 2011.

ووقعت اشتباكات ليل الخميس الجمعة لكن حدتها تراجعت كثيرا مقارنة بالتي جرت الاربعاء واسفرت عن سقوط 300 جريح.

وتوقفت قوات الامن عن اطلاق الرصاص الذي اثار استنكارا شديدا في البلاد واستعملت الغازات المسيلة للدموع.

من جانبه قال رئيس وزراء تونس حمادي الجبالي امس الاول إنه لن يستقيل بسبب الاحتجاجات العنيفة التي فجرتها المشكلات الاقتصادية هذا الاسبوع واتهم احزاب المعارضة ببث الفوضى.

وطالب زعيم سياسي يساري بارز ومحتجون رئيس الوزراء بالتنحي في أعقاب أعمال العنف.

وقال الجبالي في مؤتمر صحافي إنه في النظم الديمقراطية لا يتم إسقاط الحكومات وانه لن يستقيل أو يحل الحكومة وانما البرلمان هو الذي يملك هذه السلطة.

واضاف انهم يعرفون من يقف خلف هذه الاحداث مشيرا الى انها احزاب المعارضة.

وسعت الحكومة الجديدة التي يقودها الإسلاميون في تونس إلى تنشيط الاقتصاد في مواجهة تراجع التجارة مع منطقة اليورو وتصاعد الخلافات بين العلمانيين والسلفيين بشأن مستقبل البلاد.

وضمنت الحكومة هذا الاسبوع قروضا من البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي بقيمة مليار دولار لسد نفقاتها لعام 2013 لكنها قالت إنها يمكن أن تطلب من صندوق النقد الدولي خط ائتمان بقيمة 2.5 مليار دولار لسنة 2014 وما بعدها.

وقال الجبالي في تصريحات موجهة فيما يبدو لليساريين الذين يقودون احتجاجات سليانة إن صمت وسائل الإعلام والمعارضة إزاء العنف ضد الدولة يهدد التجربة الديمقراطية مضيفا أن من المؤكد أن الساسة الذين خسروا الانتخابات يريدون العنف والفوضى.

الجبالي

جانب من احتجاجات سليانة

الجزائر: نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية.. مقبولة

الجزائر - «ا. ف. ب»: اعلن وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية ان الانتخابات المحلية الجزائرية شهدت بحسب نتائج غير نهائية «نسبة مشاركة مقبولة ومتوقعة» فاقت 42 في المئة مقرا بان الانتخابات تخللتها بعض الحوادث.

وقال الوزير في لقاء صحافي ان 44.26 في المئة شاركوا في انتخابات المجالس البلدية في حين بلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجالس الولايات 42.92 في المئة.

وشهدت العاصمة الجزائر ادنى نسبة مشاركة بنحو 26 في المئة في حين كانت نسبة المشاركة في ولايتي ادرار وتندوف بالجنوب حيث يصوت الكثير من العسكريين، نسبة مشاركة فاقت 70 في المئة.

وتوقعت السلطات نسبة مشاركة بين 40 و45 في المئة من 21 مليون ناخب جزائري في هذا الاقتراع الذي تتنافس فيه 52 حزبا و197 قائمة مستقلة لتجديد عضوية 1541 مجلسا بلديا و48 مجلسا ولائيا، لولاية من خمس سنوات.

وتم اعلان النتائج النهائية للاقتراع الذي تعتبر نسبة المشاركة رهانه الاساسي، بعد ظهر الامس.

واكد حزب جبهة التحرير الوطني الذي فاز باغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية في 10 مايو «221 من 462»، ثقته بتحقيق فوز «كاسح».